

جمعية موئل الأمم المتحدة
التابعة لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
UN HABITAT

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية

الدورة الأولى

نيروبي، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات

البشرية، بما في ذلك مسائل التنسيق

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إضافة

الأنشطة المشتركة في البيئة الحضرية

التقرير المرحلي المشترك للمديرتين التنفيذيتين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

مقدمة أولاً-

١- يقدم هذا التقرير نظرة عامة على التقدم المحرز في فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨ لتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويقدم أيضاً نظرة عامة على الأنشطة الرئيسية التي يُنفذ في سياقها هذا التعاون. وتم تعزيز التعاون بين البرنامجين في عدة جوانب خلال فترة السنتين هذه.

٢- وكان هناك العديد من الأنشطة المشتركة على مدار فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، بما في ذلك في الدورتين الثانية والثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة وفي الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي. وتظل الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة هي المنصة الرئيسية لتبادل المعارف والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقام موظفون من كلتا الوكالتين بتنقيح الوثائق التي تسترشد بها هذه الشراكة، وهو ما نشأ عنه إطار يسمح بتركيز أوسع يتجاوز الركائز التي استرشدت بها الشراكة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي المدن القادرة على الصمود والفعالة من حيث الموارد، والنقل والتنقل المستدامان، وإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي. ويقدم الإطار الجديد رؤية ورسالة راسخة للشراكة يجسدا قيمة التعاون من خلال تحويل البنية التحتية الحضرية، والمناظر الطبيعية الإيكولوجية والتخطيط الحضري.

٣- وتواصل الوكالتان استعراض التقدم المحرز في تعاونهما من خلال فريق التشغيل والتنسيق المشترك واستمرار الحوار المفتوح من خلال مؤتمرات بعدية منتظمة. ويكلف فريق التشغيل والتنسيق المشترك بتنسيق الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة وهو الأداة الرئيسية للإشراف على تنفيذ الأنشطة المشتركة. ويعتبر أيضاً الهيئة الرئيسية التي تُنظم من خلالها الأحداث المشتركة الكبرى لعرض التعاون الحالي والمستقبلي في مجال البيئة الحضرية.

ثانياً- التعاون العام بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: نظرة عامة على برنامج العمل المشترك للشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة

٤- يتمثل الهدف من الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة المشتركة في تحويل المدن إلى كيانات مستدامة يمكن أن توفر المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية مع تقليل آثارها على البيئة. وتأسست هذه الشراكة بعد استعراض متعمق لإطار الشراكة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وأنشطتها المشتركة ذات الصلة. واختيرت أولويات الشراكة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (النقل، والنفايات، وكفاءة الموارد) من خلال عملية منتظمة للاستعراض والتشاور، تستند إلى أهمية هذه الأولويات بالنسبة لجدول الأعمال العالمي وقدرتها على الاستفادة من نقاط القوة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتتضمن آليات التنفيذ إعداد خطوط أساس ومعايير للمدن المراعية للبيئة، وتقييمات للنظم الإيكولوجية الخضراء والزرقاء، ووضع آليات مؤسسية لحماية التنوع البيولوجي الحضري، وإعداد منصة للمعارف بشأن أفضل الممارسات، وتقديم خدمات استشارية مشتركة إلى الحكومات الوطنية والمحلية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، أصبح من الواضح أن تعزيز التكامل إلى ما هو أبعد من النهج القطاعي هو السبيل الوحيد للتأثير بالفعل على الطريقة التي تُخطط وتُصممت بها المدن والاستجابة بشكل كاف لجدول الأعمال الذي حددته أهداف التنمية المستدامة.

٥- ولذا، أطلقت المنظمتان في عام ٢٠١٧ النسخة الثانية من الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة. وتستند النسخة الجديدة إلى مفهوم العدالة البيئية الحضرية والتوزيع العادل (للظروف المعيشية الصحية، بما في ذلك المساحات الخضراء، والهواء النقي، وإمكانية الحصول على السكن والبنية التحتية الأساسية، والفرص الاجتماعية الاقتصادية) وتعكس الاعتراف بالحدود المجتمعية، والمحلية، والإقليمية والوطنية، وبالتالي فهي تستجيب أيضاً بشكل مباشر لمسألة الحقوق في المدن، التي تشير إليها بعض الحكومات الوطنية والمحلية على أنها "الحق في المدينة"، والاعتراف بالالتزامات التحويلية الثلاثة المنصوص عليها في الخطة الحضرية الجديدة: (أ) ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن تتحقق المساواة الحضرية والقضاء على الفقر؛ (ب) وتوفير الرخاء المستدام والشامل والفرص للجميع؛ (ج) وتعزيز المدن والمستوطنات البشرية الإيكولوجية والقادرة على الصمود. وبالتالي، تقدم الشراكة دعماً موجهاً ومخصصاً للحكومات المحلية من خلال مشروعين استراتيجيين شاملين مشتركين بين التخصصات يساهما في تحقيق نفس الرؤية وضروريتين لذلك، في ظل وجود نقاط دخول مختلفة.

٦- ويتعلق المشروع الأول بموضوع "تحويل المناظر الطبيعية الحضرية: تخطيط المدن والمناطق، والمساحات العامة الخضراء وخدمات النظم الإيكولوجية". ويعكس نهج هذا المشروع إدراكاً بأهمية النظر إلى المدن من منظور المدن والمناطق، ومن ثم توفير نهج ديناميكي لتخطيط وإدارة المناظر الطبيعية الحضرية وتنسيق بنيتها وبيئتها الطبيعية من خلال خدمات النظم الإيكولوجية، والمساحات العامة الخضراء وحماية التنوع البيولوجي، من بين أمور أخرى. ويتعلق المشروع الثاني بموضوع "تحويل البنية التحتية للمدن: الإسكان المستدام، والطاقة، وإدارة النفايات والنقل". ويتمثل نهج هذا المشروع في تحديد القطاعات الرئيسية التي تسهم في أنماط الاستهلاك والإنتاج في المدن، بما في ذلك فيما يتعلق بالإسكان والمباني والطاقة والنفايات والنقل. والاستفادة من الفرص في هذه القطاعات يعني إيجاد حلول بديلة لسلاسل القيمة التقليدية التي تنهض بالاقتصاد الدائري على مستوى المدن.

٧- ويعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من خلال الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة، على نقاط قوتهما لدعم السياسات والقرارات القائمة على العلوم وإثبات الفوائد المتعددة للتكامل الرأسي والأفقي للسياسات من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية. وتشتمل بعض العناصر الرئيسية للمشروعات الجامعة على التقييمات، من قبيل الآثار البيئية والصحية، والاستقلاب الحضري (على سبيل المثال، من خلال تحليل لتدفقات المواد)، وبناء السيناريوهات وتقدير كمية المفاضلات المتصلة بتهج التنمية الحضرية البديلة لبناء الأساس لتحويل المعارف إلى معايير. وتسمح خبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في صياغة السياسات الحضرية الوطنية وخبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغة السياسات القطاعية والبيئية والقائمة على التقييمات بالنشر المشترك للسياسات الحضرية والبيئية على حد سواء.

٨- وصُممت المشاريع في إطار الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة بحيث تعتمد عملية التخطيط والتصميم في الأساس على التقييمات والتحليلات البيئية التي تضع خرائط وتصورات مكانية للوضع الحالي للمدن وفرصها في المستقبل. وبهذه الطريقة، ستعزز الشراكة نموذجاً مبتكراً يوجه فيه التقدير الكمي للاستقلاب الحضري قرارات مقررسي السياسات وبالتالي يعطي شكلاً حضرياً أكثر مراعاةً للبيئة. وسيكمل ذلك تعريف إضافي للمؤشرات ومنهجياتها الأساسية وجمع وتحليل البيانات الداعمة، للتمكن من تتبع التقدم من القاعدة إلى القمة مقابل أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن الدعوة والتواصل عاملان بالغ الأهمية، سيكمل هذا العمل مكون قوي شامل يجمع بين الاتصالات والدعوة وإشراك الجمهور، بهدف تطوير أداة واقع افتراضي تعكس موضوعات كلا المشروعين الجامعين. ومن شأن أداة مثل هذه أيضاً أن توفر الوسائل لإشراك الأفراد في تحديد الأولويات، وبالتالي تيسير التخطيط التشاركي.

٩- ويرتبط عدد من غايات أهداف التنمية المستدامة بالشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة والمشروعين الجامعين^(١). وستعمل الشراكة مع الحكومات المحلية من أجل تحقيق الغايات ذات الصلة وتعزيز الخطة الحضرية الجديدة ومحتوياتها ذات الصلة بالبيئة والتنمية الحضرية المستدامة.

١٠- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أحد الموظفين المشتركين المساعدة على تنسيق جميع الأعمال البيئية الحضرية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وعلى توحيد جميع الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١- وتظل قضية حشد الموارد المشتركة أحد التحديات التي تواجه الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة. ولتعزيز الشراكة، يتعين تأمين تدفق مالي أكثر استدامة لدعم وظائف التنسيق ذات الصلة في كلتا الوكالتين. ويركز أحد مجالات التغيير الأربعة في الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ على تعزيز العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية، بغية تعزيز تمهيد الطريق للتسيخ الاستراتيجي والقائم على النتائج لهذه الشراكة.

(١) تشمل غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على ما يلي، على سبيل الذكر لا الحصر: الغايات ٣-٩، ٦-٣، و٨-٤، و٩-١، و٩-٤، و٣-١١، و٤-١١، و٦-١١، و٧-١١، و١١-أ، و١١-ب، و١١-ج، و١٢-٢، و١٢-٨، و١٥-٩، و١٥-أ، و١٧-٧.

ثالثاً- الأنشطة الرئيسية

١٢- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت عدة أنشطة في إطار الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة، بما في ذلك في مجالات جديدة للتعاون من قبيل الصحة الحضرية ونوعية الهواء، والإسكان المستدام ووحدة إيضاح نموذج المعيشة الإيكولوجية، والتخطيط المكاني الساحلي والبحري، والاقتصاد الأزرق.

ألف- أنشطة في المجالات ذات الأولوية للشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة

١٣- أصبح مجال تركيز الشراكة الآن أكثر اتساعاً، إلا أن ركائز النسخة السابقة من الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة لا تزال ذات صلة. ففي إطار ركيزة ”المدن القادرة على الصمود والفعالة من حيث الموارد“، نشر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ”معزز المرونة الحضرية: كفاءة الموارد“، بمساهمة من وحدة المدن التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واستعراض نظراء قدمته هذه الوحدة. وقد عُمد المنشور على الشركاء وأصحاب المصلحة خلال أسبوع برشلونة بشأن القدرة على الصمود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ويعتبر أداة عملية يمكن للحكومات المحلية استخدامها في أي مدينة.

١٤- وفي إطار ركيزة ”التنقل والنقل المستدامين“، يواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التشديد على فوائد وأهمية وسائل النقل غير الآلية، وتحسين نوعية الهواء ونظم النقل السريع بالحافلات. وعقب الإطلاق الناجح لنظام نقل سريع بالحافلات في دار السلام في إطار أحد المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية تحت شعار ”تعزيز حلول النقل المستدامة لمدن شرق أفريقيا“، طلب ممثلو حكومات من أديس أبابا وكمبالا ونيروبي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم في إدخال نظم النقل السريع بالحافلات التي تتكامل بشكل جيد مع المشي وركوب الدراجات. ونتجت عن المشروع تصميمات تقنية لأول ممرات العبور السريع للحافلات في نيروبي وأديس أبابا. وعند الانتهاء من نظم النقل السريع بالحافلات في المستقبل، ينبغي تقليل النمو في عدد المركبات الآلية الخاصة والازدحام المروري وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٥- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بدعم من شركة الاتصالات السويدية Ericsson وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومة مقاطعة كيامبو في كينيا، بتنظيم حدث مفتوح في الشارع رُصد خلاله تأثير إغلاق أحد الشوارع داخل المدينة أمام النقل الآلي لمدة ثلاثة أيام. وأوضحت نتائج تحليل ”قبل وأثناء وبعد التجربة“ أن التحسينات في نوعية الهواء المحلي قد تحققت، حيث انخفض متوسط مستويات التلوث بالجزيئات ٢,٥ إلى النصف تقريباً خلال فترة الإغلاق. وشكل هذا النشاط جزءاً من دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لحكومة المقاطعة في وضع سياسة نقل ومبادئ توجيهية مقابلة لتصميم الشوارع من أجل المشي وركوب الدراجات بأمان.

١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استضافت نيروبي أول حلقة عمل لتقاسم الدراجات في أفريقيا، حضرها حوالي ٢٠ مشاركاً من مصر وكينيا ونيجيريا ورواندا. وتعلم المشاركون من تجربة نظامين تجريبيين لتقاسم الدراجات في نيروبي: مشروع تقاسم الدراجات في الحرم الجامعي بجامعة نيروبي وتقاسم الدراجات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ونظمت المؤسسة العالمية للنمو الأخضر حلقة العمل، بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومعهد النقل وسياسات التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في نيروبي، قامت مبادرة Flone، وهي منظمة غير حكومية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاء رئيسيين آخرين في مجال النقل والتنقل، باستضافة مؤتمر نساء شرق أفريقيا في مجال النقل.

١٧- وفي إطار الركيزة الثالثة، "إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي"، تعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار المنبر الأفريقي للمدن النظيفة، بتمويل من حكومة اليابان، وواصل العمل بشأن الرصد المشترك لغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالنفايات والمياه والصرف الصحي من خلال عملية إشراك أصحاب المصلحة المتعددين التي تضمنت أيضاً لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظمة الصحة العالمية. وعلى وجه التحديد، يشارك المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المنبر الأفريقي للمدن النظيفة، الذي سيشترك ويساهم، جنباً إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، والمقرر انعقاده في يوكوهاما، اليابان في عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، تواصل الوكالتان المشاركة في المبادرة العالمية للمياه المستعملة.

١٨- وفي إطار الركائز الثلاثة، يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة، بتنفيذ مشروع مدته أربع سنوات تموله حكومة ألمانيا كجزء من مبادرة المناخ الدولية حول موضوع "المسارات الحضرية: دعم الخطط المنخفضة الكربون للخدمات الأساسية الحضرية في سياق الخطة الحضرية الجديدة". ويركز هذا المشروع على التنفيذ المحلي للخطة الحضرية الجديدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك في مجالات الطاقة والنفايات وإدارة الموارد والنقل. ويركز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إدارة نوعية الهواء، بينما يركز دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تصميم وتنفيذ الإجراءات ذات الصلة بالخدمات الأساسية الحضرية. ويجري تنفيذ المشروع في البرازيل والهند وكينيا وفييت نام. واستُكملت تقييمات السلامة السياسية، والتكنولوجية، والاجتماعية الاقتصادية والمالية لمفاهيم المشروع في جميع البلدان، وتم الاسترشاد بهذه التقييمات في إعداد مقترحات مشاريع تجريبية بالتعاون مع مدن شريكة، من قبيل تقاسم الدراجات الكهربائية في بيلو هوريزونتي، البرازيل، والأحياء المنخفضة الكربون في هاي فونج، فييت نام. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت العديد من حلقات العمل للشركاء ومنتديات لتبادل المعارف في إطار البرنامج، وكان آخرها في كيتو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٩- ولإبراز الحاجة إلى الابتكار، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الشركاء بقيادة كلية الهندسة المعمارية في جامعة بيل ومركز بيل للنظم الإيكولوجية في الهندسة المعمارية، وبالتعاون مع الشركات المعمارية، بشأن تطوير نموذج جديد للإسكان الإيكولوجي. وتهدف وحدة إيضاح نموذج المعيشة الإيكولوجية التي تبلغ مساحتها ٢٢ متراً مربعاً إلى إثارة النقاش والأفكار الجديدة بشأن كيفية إعادة تصميم الطريقة التي نعيش بها، بما في ذلك من خلال: تقنيات التشييد المرنة والقابلة للتكيف؛ والمواد والموارد المتجددة المستمدة من مصادر محلية؛ وتأمين الطاقة الشمسية في الموقع؛ والتقاط وتنقية المياه بطريقة آمنة ومستدامة؛ ومعالجة نوعية الهواء الداخلي؛ وإدارة النفايات، بالتكامل مع الزراعة الدقيقة الموزعة.

٢٠- وجرى بناء وعرض أول وحدة إيضاح لنموذج المعيشة الإيكولوجية في ساحة الأمم المتحدة في نيويورك خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨، وتجسدت السمات المتعلقة بالمناخ المحلي وسياق المدن. وتستجيب عمليات التكرار المستقبلي للنموذج - بما في ذلك النموذج الذي عُرض في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي أثناء الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والذي سيعرض أيضاً خلال الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية - بشكل خاص للسياقات المناخية والثقافية المحلية، بما في ذلك استخدام الخيزران كمادة بناء مبتكرة. واستضاف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضاً، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "مسيرة حضرية" خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيث أشارت الأدلة إلى سمات المشاركين المحددة والمستدامة والمرنة في مدينة نيويورك. وأخيراً، أطلقت أيضاً شبكة الكوكب الواحد الجديدة، وهي الشبكة التي تأسست لتنفيذ التزام إطار العشر سنوات للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨.

٢١- وتضمنت الأنشطة المشتركة الأخرى العمل بموجب اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نيروبي)، من خلال شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل صوب تحقيق الازدهار في منطقة غرب المحيط الهندي من خلال الأنهار والسواحل والمحيطات الصحية. ودُعِيَ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى حضور عدة مناسبات استضافتها أمانة اتفاقية نيروبي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ففي آب/أغسطس ٢٠١٨، بمناسبة المؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية نيروبي، وهو أول مؤتمر يحضره ممثلو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عُيّن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كوكالة للعمل في الموضوعات المتعلقة بالتنمية الحضرية.

٢٢- وفي عام ٢٠١٨، قُدم اقتراح برنامج مشترك إلى الاتحاد الأوروبي لمشروع بهدف تشجيع نهج بيئي للتخطيط البحري والساحلي والإدارة البحرية والساحلية على مستويات السياسات والسلوكيات، مع وجود صلة مباشرة بالسياحة الساحلية المستدامة والتخفيف من أثر تغير المناخ. وتتمثل أهداف المشروع فيما يلي: (أ) تشجيع التخطيط البحري والساحلي المشترك ودعم تنفيذ التخطيط المشترك، بالشراكة مع المقاطعات الساحلية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة؛ (ب) والمساهمة في حلول إدارة النفايات من خلال المساهمة في نقل النفايات ومعالجتها والتخلص من بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة، إلى جانب الرصد والتنظيم؛ (ج) وتحسين حماية وحفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من التدهور، بما في ذلك التلوث والإفراط في الاستغلال وفقدان التنوع البيولوجي، بغية التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه في نهاية المطاف.

٢٣- وبدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية العمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر بشأن المشاركة المتضامنة للحد من تلوث الهواء في المدن. وتمثلت إحدى نتائج المشاركة في إحدى حلقات العمل بشأن حملة "بث الحياة"، التي عُقدت خلال مؤتمر "الحشد" في دار السلام في عام ٢٠١٨، حيث قدم منظمو حلقة العمل أدوات مختلفة لرصد نوعية الهواء ونتائج أولية لمشروع تقرير مشترك. ومشروع التقرير عبارة عن تجميع للنتائج المستمدة من دراسات حالة عن تلوث الهواء أُجريت في خمس مدن أفريقية (أكرا، وداكار، والقاهرة، وكيب تاون، ونيروبي) وهو يعكس خبرات وكالات الأمم المتحدة الثلاث. وأُعد مشروع التقرير هذا بمساعدة مسؤولي الحكومة، وخبراء أكاديميين، ومقرري سياسات على الصعيد المحلي وسينشر في تموز/يوليو ٢٠١٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقترحاً للتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل برنامج مشترك جديد لتعزيز المشي وركوب الدراجات في مدن في إثيوبيا، ورواندا وزامبيا. وتمت الموافقة على المقترح في شباط/فبراير ٢٠١٩ وسينفذ البرنامج خلال العامين المقبلين. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مقترحاً إلى حكومة إسبانيا، بناء على طلبها، للعمل على تعزيز نوعية الهواء في المناطق الحضرية في مدن شرق أفريقيا.

الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة - ٢ واستراتيجيتها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩

٢٤- تتناول النسخة الجديدة للشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة الآن القضايا الأوسع نطاقاً المتمثلة في كفاءة الموارد واستخدامها، وتغير المناخ، والخدمات الأساسية الحضرية، والتخطيط والتصميم الحضريين، ونوعية الهواء في المناطق الحضرية، والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، ومرونة البنية التحتية والاستدامة البيئية. وضممت الشراكة الجديدة بطريقة توفر للمدن والحكومات المحلية دعماً مخصصاً وحلولاً مخصصة من خلال مشروعين استراتيجيين شاملين متعددي النطاقات ومشاركين بين التخصصات يساهما في تحقيق نفس الرؤية، في ظل وجود نقاط دخول مختلفة. وبالنظر إلى التركيز المتزايد على مدى تعرض المدن حول العالم لتأثير تغير المناخ، يمثل توسيع المجالات المواضيعية والاستراتيجية للشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة فرصة للنمو وزيادة الفائدة.

٢٥- وخلال الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، جمعت الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات المانحة الرئيسية في اجتماع مغلق. وترأس الاجتماع المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونائب المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وضم مشاركين من كولومبيا وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية والنرويج وسنغافورة والسويد والاتحاد الأوروبي. وسمح الاجتماع لأصحاب المصلحة والجهات المانحة بتقديم تعقيبات بشأن أهمية الشراكة وأولوياتها. وتقرر أن تتمتع الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة بسلطة الاستفادة من جهود أصحاب المصلحة والحكومات في الهيكل الجديد المقترح وأن تؤدي الشراكة دوراً رئيسياً في مساعدة الحكومات المحلية في زيادة فعالية عملها البيئي الحضري من منظورات البنية التحتية والتخطيط والسياسات.

٢٦- وفي ضوء الموافقة على مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتقديمه إلى جمعية موئل الأمم المتحدة، وعملية إعادة هيكلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الجاري تنفيذها حالياً، من المحتمل أن تؤدي الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة مجدداً دوراً أكبر في الهيكل المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ويتمثل أحد مجالات التغيير الأربعة في إطار الخطة الاستراتيجية في "تعزيز العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية"، بهدف تعزيز إجراءات المرونة والتكيف والتخفيف من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال الحد من تأثير تغير المناخ وإيجاد فرص اقتصادية جديدة لتحسين صحة النظم البشرية والطبيعية في المدن. ومن جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يجري التأكيد على أهمية دمج المنظور الحضري في عملية إقرار السياسات البيئية.

جيم- أحداث عالمية تؤثر على العمل المشترك

٢٧- تهدف الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة إلى توسيع نطاق عملها ليشمل مؤتمرات عالمية من خلال تنظيم أحداث تركز بشكل أوثق على القضايا البيئية الحضرية. فعلى سبيل المثال، اشترك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شركاء مثل الحكومات المحلية من أجل الاستدامة وتحالف المدن والمدن المتحدة والحكومات المحلية، في تنظيم قمة المدن الافتتاحية، التي عُقدت في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩ في نيروبي خلال الدورة الرابعة لجمعية البيئة. ويعكس انعقاد قمة المدن تركيزاً متزايداً على المدن. وفي الدورة الثانية لجمعية البيئة، تألف دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الغالب من بيانات ألققتها مديريته التنفيذية خلال الافتتاح الرسمي وحدث جانبي مشترك. وفي الدورة الثالثة لجمعية البيئة، تعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم حوار وثيق الصلة بشأن الصحة، والتلوث

والمدن استضافه فريق إدارة البيئة لدى الأمم المتحدة. وكان الحوار حدثاً استغرق يوماً واحداً وضم متحدثين رفيعي المستوى من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى ممثلين وطنيين، وممثلين عن حكومات الولايات والحكومة المحلية والأوساط الأكاديمية. وأتاحت الدورة الرابعة لجمعية البيئة فرصة كبيرة لتعزيز وتعميق أوجه التآزر وتحديد الالتزام بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهو ما سيعتمد عليه بدرجة أكبر خلال الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة، في أيار/مايو ٢٠١٩.

٢٨- وشاركت الوكالتان أيضاً بشكل مكثف في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، التي عُقدت في كوالالمبور. وهناك جلسة خاصة بشأن موضوع المناظر الطبيعية الإيكولوجية الحضرية في المدن لفتت الانتباه إلى الإمكانيات المتعاضدة للمدن والطبيعة من خلال نهج للمناظر الطبيعية، مما يبرز أيضاً حقيقة أن المدن تحتاج إلى آليات تصميم تغلق الحلقات غير المستدامة من أنماط الاستهلاك والإنتاج، والتركيز بدلاً من ذلك على تطوير اقتصاد دائري مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الوكالتان حدثاً جانبياً مشتركاً لإطلاق أداة SHERPA الإلكترونية لمشاريع الإسكان المستدامة، التي أُعدت بموجب إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويمكن لمستخدمي التطبيق إجراء تقييمات شاملة لاستدامة مشاريع الإسكان ويمكن للمستفيدين تصميم وتنفيذ مشاريع الإسكان التي تعكس الاعتبارات البيئية القوية. ويسلط التطبيق الضوء على الحاجة إلى حلول سهلة الاستخدام، ومرنة وتندرج من القاعدة إلى القمة، وقد اختُبر هذا التطبيق بالفعل في بوركينا فاسو وكينيا ونيبال ونيكاراغوا. وأخيراً، عُقد أيضاً حدث للتواصل الشبكي بشأن موضوع ”البرنامج المشترك بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنفايات: الرصد العالمي وتنمية القدرات للمدن المستدامة والاقتصاد الدائري“، وقد أظهر هذا الحدث الكيفية التي يمكن بها للجهود المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنفايات (أي ١١,٦,١ و١٢,٤,٢ و١٢,٥,١) أن تحفز الإجراءات على أرض الواقع. وشارك في هذا الحدث فريق مؤلف من ممثلين من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وحكومة ماليزيا، وحكومة ولاية كيرالا في الهند.

رابعاً- شراكات أخرى

٢٩- تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضاً في العديد من المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة بشأن قضايا مثل المدن وتغير المناخ، والمباني المستدامة، والاستخدام المستدام للأراضي، والتخطيط التشاركي والقدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت الوكالتان في مجموعة متنوعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف خلال فترة السنتين السابقة، ترد أمثلة هامة لها في الفقرات أدناه.

٣٠- وتعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عدة مبادرات عالمية، بما في ذلك المبادرة العالمية للمدن التي تستخدم الموارد بكفاءة، والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي، والتحالف العالمي للمباني والتشييد وشبكة الكوكب الواحد. وأطلق التحالف العالمي للمباني والتشييد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهدف توسيع نطاق القدرة الهائلة لقطاع المباني والتشييد على تخفيض انبعاثاته طوال دورة حياة المباني، مع الاستفادة من الفوائد المتعددة، بما في ذلك تحسين نوعية الهواء وتحسين الصحة. وفي هذا الصدد، ساهم مختلف أصحاب المصلحة بشكل مشترك بخبراتهم في تنفيذ الغاية (ج) من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

٣١- واشتركت الوكالتان معاً كذلك في فريق إدارة البيئة، الذي رسخه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤسسياً والذي يشرف على جميع الأنشطة ذات الصلة بالبيئة في منظومة الأمم المتحدة. وتشتمل الارتباطات المشتركة من خلال مجموعة إدارة البيئة على حوارات ومناقشات وثيقة الصلة بشأن مواضيع "قانون الاستدامة البيئية"، "والبيئة والسلام والأمن" و"الصحة، والتلوث والمدن". وفي عام ٢٠١٨، قامت الوكالتان بمهمة مشتركة في كاكوما وكالوبي في كينيا تتمثل في تقييم الأثر البيئي لبعثات الأمم المتحدة الموجودة في هاتين المدينتين، من خلال عملية استعراض النظراء لفريق إدارة البيئة. وفي العام نفسه، التقى رئيس أمانة فريق إدارة البيئة أيضاً بالمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، التي وافقت على المشاركة في رئاسة أحد الاجتماعات القادمة لكبار المسؤولين في فريق إدارة البيئة.

٣٢- وفي عام ٢٠١٣، سلم مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في مقره ٥/٢٤ بشأن متابعة التنمية المستدامة من خلال السياسات الحضرية الوطنية، باعتماد إطار العمل العالمي العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهو إطار عالمي للعمل الرامي إلى تعزيز التعاون الدولي بهدف تسريع وتيرة التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان المتقدمة والنامية، وسلط الضوء على الحاجة إلى بنية تحتية حضرية داعمة لأنماط الحياة المستدامة. وأنشئت شبكة الكوكب الواحد لتكون بمثابة شراكة متعددة أصحاب المصلحة لتنفيذ الإطار العشري وتحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن الأحداث والمبادرات ذات الصلة في إطار الشبكة مشروع الصندوق الاستثماري بشأن موضوع "تعميم الإسكان الاجتماعي المستدام في الهند"، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاء آخرون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عضو في اللجنة الاستشارية المتعددة أصحاب المصلحة لبرنامج المباني المستدامة والتشييد في إطار شبكة الكوكب الواحد، التي يشارك في رئاستها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٣- وفي أوائل عام ٢٠١٨، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عملية تشاركية لوضع مبادئ توجيهية للروابط الحضرية الريفية وإطار عمل مصاحب لها. وكان من بين الشركاء كيانات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث. وفي المجموع، كانت هناك ١٢٥ جهة من الجهات أصحاب المصلحة مُدرجة في العملية. وتكونت العملية التشاركية من اجتماعات مباشرة (أثناء الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي)، واجتماع افتراضي للمتابعة في أيار/مايو ٢٠١٨، وثلاث مراحل للتشاور عبر الإنترنت، واجتماع لفريق خبراء في بوليفيا في حزيران/يونيو ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تُنشر الوثيقة الختامية للعملية، أي المبادئ التوجيهية، في الربع الأول من عام ٢٠١٩. ومنذ بدء العملية، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة من بين أكثر الشركاء نشاطاً في المناقشات وقدم تعليقات واقتراحات بشأن المشروع فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، واستخدام الأراضي، والنظم الإيكولوجية، والمسطحات المائية، وساهم أيضاً في الاجتماعات التشاورية المباشرة والافتراضية.

٣٤- ويشارك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في برنامج العمل المشترك المتعدد أصحاب المصلحة لتحالف المدن بشأن المدن المرنة، والذي يركز على بناء المرونة الحضرية بما يتجاوز التكيف مع تغير المناخ من خلال تجميع موارد وخبرات المنظمات الشريكة في مجال المرونة الحضرية. وتحت مظلة برنامج العمل المشترك بشأن المدن المرنة، بدأت الوكالتان في تنفيذ مشروع ممول من تحالف المدن لدعم الجهات التي وقعت على اتفاق باريس في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. وسيعتمد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع تحالف المدن وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على قدرة التنمية الحضرية المتكاملة والمستدامة

على تقديم دعم منسق للبلدان في تنفيذ مكوبي التكيف الحضري والمرونة المناخية في مساهماتها المحددة وطنياً. وتمثلت إحدى المساهمات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في هذه الشراكة في التقرير المعنون ”التحضر المستدام في اتفاق باريس: استعراض مُقارن للمساهمات المحددة وطنياً للمحتوى الحضري“، الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٣٥- وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل جنباً إلى جنب من خلال الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي لتعزيز قدرات الشركاء والحكومات على معالجة قضايا الأراضي والموارد الطبيعية من أجل منع النزاعات وتخفيفها وحلها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وحضر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً اجتماع الشركاء الأخير للشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي في عام ٢٠١٨.

٣٦- وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً مشاركتها في قضايا الطاقة، لاسيما من خلال وحدة إيضاح نموذج المعيشة الإيكولوجية ومن خلال البرنامج المشترك بشأن الطاقة المناطقية في المدن. وعلاوة على ذلك، تم الانتهاء من التنفيذ المشترك لمشروع بشأن الطاقة والنقل، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣٧- ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة الكومنولث لإعداد مجموعة أدوات للقانون وتغير المناخ. وتهدف مجموعة الأدوات هذه إلى توفير مورد عالمي لمساعدة البلدان على وضع الأطر القانونية اللازمة للتنفيذ الوطني الفعال لاتفاق باريس ومساهماتها المحددة وطنياً. وأعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نموذج مجموعة الأدوات بشأن قانون التخطيط الحضري واستضاف اجتماعاً لفريق الخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لاستعراض مشروع استبيان التقييم القانوني الوارد في النموذج. وسيتم استضافة استبيان التقييم على منصة إلكترونية وسيتم تحميل التشريعات ذات الصلة في النظام.

٣٨- وأجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضاً مشروع بحث بشأن موضوع ”تعزيز الاستعراضات البيئية في عمليات التنمية الحضرية“. وتمثل الهدف الرئيسي من البحث في توليد معارف جديدة وأدلة تجريبية بشأن العلاقة بين اتخاذ القرارات في مجال البيئة واتخاذ القرارات في مجال التنمية في السياق الحضري. وأصدر خبراء دوليون وشركاء قطريون ست دراسات حالة (دراسة حالة لكل من البرازيل، وفيجي، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، وأوغندا، ونيويورك سيتي) جرى استعراضها من قبل النظراء في أحد اجتماعات فريق الخبراء في أوصلو. وأجري أيضاً تحليل مقارن لتحديد وتوثيق قضايا التنفيذ الرئيسية والإجراءات الموصى بها فيما يتعلق بالإصلاح التشريعي، أو التنظيمي أو الإداري.

٣٩- وأخيراً، شارك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفة مشتركة في فرقة عمل أنشأها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتحسين إدارة النفايات وكفاءة الموارد في مجمع الأمم المتحدة في نيروبي. وتضمن ذلك توفير مدخلات واقتراحات بشأن تحسين نقاط الإنارة، واستبدال المصابيح الكهربائية بمصابيح صديقة للبيئة، وتغيير البنية التحتية للحمامات لتحقيق وفورات في المياه، وإعادة رصف الطرق بمواد أرضية قابلة للنفاد، وإعادة تصميم محطات إعادة التدوير للمياه، وإدخال مخطط لإعادة التدوير من خلال التخلص التدريجي من صناديق القمامة الفردية والمواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في جميع أنحاء المجمع. وفيما يتعلق بهذا الشأن، اشترك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنظيم حدث لإذكاء الوعي في يوم البيئة العالمي في عام ٢٠١٨ بهدف

تعزيز فرز النفايات وإعادة تدويرها. ووجهت هذه المنظمات الدعوة إلى إحدى مجموعات الشباب من مدينة كيسي في كينيا والتي عرضت بدورها منتجات صنعها أعضاء المجموعة من مواد بلاستيكية مُعاد تدويرها بدعم من مشروع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التجريبي لإعادة تدوير المواد البلاستيكية.

خامساً- التطورات البارزة على الصعيد الإقليمي

ألف- منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٠- خلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، طور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فهماً أوضح للتحديات والفرص الرئيسية القائمة على الصعيد الوطني، من خلال تحليل الأسباب الجذرية والتخطيط فيما يتعلق بقضايا الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها الفعال، وتغير المناخ والبنية التحتية الحضرية على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. وأدت كلتا الوكالتين أيضاً أدواراً رئيسية في توفير الدعم للقدرات المحلية وآليات التنسيق المؤسسي لإدارة الأقاليم في بلدان عديدة.

٤١- وتنفذ الوكالتان معاً تحالف ميانمار المعني بتغير المناخ والممول من الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٤، بدعم من مرفق التحالف العالمي لتغير المناخ التابع للاتحاد الأوروبي. واستُكملت المرحلة الأولى من البرنامج الذي يمتد إلى خمس سنوات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد وضع تحالف ميانمار بشأن تغير المناخ قضية تغير المناخ في جدول أعمال الإجراءات ذات الأولوية من أجل التنمية وبعد هذا التحالف شراكة رائدة بين حكومة ميانمار، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد قطع أشواطاً كبيرة في تطوير هيكل حوكمة مخصصة لمعالجة الآثار المدمرة لتغير المناخ على اقتصاد البلاد وتحسين حياة شعوبها. وساعد على إذكاء الوعي، وتعزيز فهم اعتبارات تغير المناخ والقدرة على إدراجها ضمن السياسات القطاعية، وتجريب التكيف مع المناخ على الصعيد المحلي. وتحت إشراف تحالف ميانمار المعني بتغير المناخ، أُعدت سياسة وطنية لتغير المناخ واستراتيجية وخطة رئيسية لتغير المناخ للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، من خلال مشاورات متعددة أصحاب المصلحة على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي. وقُدمت أدوات السياسة العامة هذه إلى الحكومة لاعتمادها ويُتوقع إطلاقها في الربع الثاني من عام ٢٠١٩.

٤٢- وقدم تحالف ميانمار المعني بتغير المناخ أيضاً الدعم للعديد من أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك زيارات تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وتدريب المسؤولين الحكوميين على تعميم تغير المناخ وتشكيل أمانة مخصصة لتغير المناخ لتنفيذ الاستراتيجية والخطة الرئيسية لتغير المناخ. وفي عام ٢٠١٧، بدأ تحالف ميانمار المعني بتغير المناخ في توفير الدعم في مجال بناء القدرات للإدارات والوزارات المرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية التي تركز عليها الخطة الرئيسية لتغير المناخ. ودعم التحالف أيضاً تعميم تغير المناخ في مبادرات السياسة الجارية الأخرى من قبيل خطة العمل الوطنية للحد من مخاطر الكوارث والسياسة الحضرية الوطنية.

٤٣- وعلى المستوى المحلي، فيما يتعلق بالتحليل المكاني، أجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييمات مبتكرة لمواطن الضعف في بلدين، باستخدام توقعات تغير المناخ لبناء سيناريوهات لهاتين البلدين في مجال تغير المناخ. وجرى مقارنة تحليل مواطن الضعف القائمة في الاقتصاد الحضري، والبنية التحتية، وخدمات النظم الإيكولوجية والهياكل المكانية بالتغيرات المتوقعة في درجات الحرارة، وهطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر. وعلى هذا الأساس، صُممت تدابير تكيفية، بما في ذلك إعادة زراعة أشجار المنغروف وبناء مأوى للأعاصير وجمع المياه والتدريب المهني، وتُنفذ هذه التدابير بشكل جزئي. ويجري توثيق

هذه العملية وتدرّسها في المركز الوطني لإدارة الكوارث في ميانمار، لتكرارها في جميع البلدات عبر البلد. وساعد تحالف ميانمار المعني بتغيير المناخ أيضاً على تعزيز مرونة النساء اللاتي تأثرن بشكل غير متناسب بتغيير المناخ.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٨، بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وزملاء من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الهند في التخطيط لتقديم مقترح مشترك للتمويل في إطار التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية لبرنامج معني بالمدن الهندية المستدامة. وهذه العملية جارية، وقد أيدت حكومة الهند هذا الاقتراح. وإذا وافق عليه مرفق البيئة العالمية، سيُنفذ خلال فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٤٥ - وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشكل مشترك في اجتماع المائدة المستديرة الرابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، المنعقد في جاكارتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وعلى هامش هذا الحدث، دعم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تشكيل مجتمع محل اهتمام ومعني بالإسكان المستدام ويقوده برنامج التحول في التنمية في آسيا Switch-Asia.

٤٦ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أيضاً تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن مشروع في تشنغدو، الصين بشأن موضوع "الحلقة الخضراء والإيكولوجية". ويوشك الانتهاء من هذا المشروع، حيث يجري حالياً استعراض التقرير النهائي للمشروع. وخلال فترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، قامت فرقة مشتركة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحليل عملية تطوير وبناء الحزام الأخضر التي جرت في إطار المشروع بصورة متكررة. وسيعكس التقرير ملاحظات وتحليلات وثائق المعلومات الأساسية والخطوات المختلفة لمرحلة التشييد، وسيقدم توصيات للتحسين، وسيتناول اعتبارات وشواغل أخرى، تمشياً مع رؤية المدن المستدامة المحددة في الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام ٢٠٣٠.

٤٧ - وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عضو في برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع عدة هيئات تابعة وغير تابعة للأمم المتحدة تقدم الدعم لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى. ووضع برنامج الدعم العالمي مبادئ توجيهية لخطة التكيف الحضرية الوطنية لكي تكمل المبادئ التوجيهية التقنية في عملية خطة التكيف الوطنية وأنشأ برامج في عدة بلدان لتيسير التنفيذ المشترك لأولويات خطة التكيف الحضرية الوطنية. ومن المقرر الانتهاء من البرنامج في حزيران/يونيو ٢٠١٩. وتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة برنامج الدعم المالي من مكتبه في بانكوك. ودُعي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإعداد مكون لخطط التكيف الوطنية يركز بشكل خاص على التكيف مع تغيير المناخ في المناطق الحضرية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولذا، أعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية استكمالاً للمبادئ التوجيهية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، بشأن موضوع "معالجة قضايا المستوطنات البشرية في خطط التكيف الوطنية".

٤٨ - ويقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم في مجال التخطيط وتنمية القدرات وأعد أدوات محلية لمشروع يموله مرفق البيئة العالمية وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في بوتان، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار لبناء القدرة على التكيف مع المناخ في المناطق الحضرية من خلال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية. وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عضو أيضاً في اللجنة التوجيهية للمشروع. وأطلق المشروع في عام ٢٠١٨ وسيبدأ تنفيذه على المستوى القطري في عام ٢٠١٩.

٤٩- وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قيامه بدور فعال في الأحداث التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لاسيما منتدى التكيف مع تغير المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي ترأس برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دورات له وقدم عروضاً في كل دورة من الدورات الثلاث الماضية.

باء- أفريقيا

٥٠- في عام ٢٠١٧، تعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم مقترح إلى صندوق التكيف من أجل مشروع لتعزيز مرونة المدن الساحلية في كوت ديفوار وغانا. وأيد صندوق التكيف الاقتراح في عام ٢٠١٨ ونقحته فرقة المشروع بعد ذلك. ولا يزال المشروع في مرحلة التخطيط، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه في عام ٢٠١٩.

٥١- وفي عام ٢٠١٨، دعا فريق إدارة البيئة عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، إلى الانضمام إلى بعثة استعراض النظراء لأحد برامج الأمم المتحدة في مدينتي كاكوما وكالوبيي، كينيا. وتضمن استعراض النظراء تقييمات بيئية لمجمع الأمم المتحدة ولأنشطة جارية تقودها الأمم المتحدة، مما أسفر عن إعداد تقرير سيُنشر في الربع الأول من عام ٢٠١٩، بجانب توصيات محددة للعمل يمكن أن تتخذها وكالات الأمم المتحدة لتحسين الظروف البيئية لمواقع البرنامج في كاكوما وكالوبيي.

جيم- منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٥٢- اضطلع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعديد من الأنشطة المشتركة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فعلى سبيل المثال، جرت مناقشات في المكاتب الإقليمية لكل من الوكالتين بشأن كيفية وضع برنامج مشترك بشأن المدن المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وإلى جانب ذلك، فإنه نتيجة لمشاركة مشتركة في حدث جانبي بشأن المدن في منطقة الأمازون عُقد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، بحثت المكاتب الإقليمية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لكل من الوكالتين وضع مشروع مشترك بشأن موضوع "المدن المستدامة في منطقة الأمازون" يكون الغرض منه بناء أوجه التآزر والارتقاء بتجربة مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنون "رؤية للأمازون" الذي نُفذ بشراكة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، دعا برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المشاركة في اجتماع لفريق خبراء في بيليم، البرازيل بشأن موضوع "نحو استدامة المدن والمستوطنات البشرية في منطقة الأمازون". وشارك في الاجتماع خبراء في مجالات مختلفة لمناقشة الآثار البيئية الملحوظة في منطقة الأمازون، وتحديداً في مدن المنطقة.

دال- أوروبا وآسيا الوسطى

٥٣- يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على وضع مقترح بشأن برنامج تجريبي لتنفيذ الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة في بلدان منتقاة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، مع إمكانية البدء بأذربيجان. وعبرت بلدان أخرى في المنطقة عن رغبتها في معرفة المزيد عن هذه الشراكة وعن تطوير برامج بيئية حضرية أخرى في المنطقة، بما في ذلك بشأن إعادة تطوير مواقع المنشآت القائمة والإدارة المستدامة لموارد المياه وتوفير سبل جديدة للعيش وغير ذلك.

٥٤- وشارك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة حدث أثناء أسبوع الاتحاد الأوروبي لمراعاة البيئة لعام ٢٠١٨ حول موضوع "الاستثمار في مستقبل حضري أكثر مراعاة للبيئة: نحو إسكان مستدام وبنية تحتية ذات انبعاثات منخفضة". وأتاح الحدث فرصة لبحث (أ) السياسات التي تُدمج ضمن مستويات الحوكمة وعبر القطاعات؛ (ب) ونهج التخطيط التي تساعد على الاستفادة من الفرص التي تنشأ عن الكثافة الاستراتيجية والتوصيلية بالإنترنت في المدن؛ (ج) والشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع المالي، للحصول على حلول لتوسيع النطاق.

هاء- الدول العربية

٥٥- في عام ٢٠١٨، قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مذكرة تمهيدية إقليمية إلى صندوق التكيف بشأن مشروع ميزانية تقدر بمبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي بخصوص موضوع "زيادة قدرة النازحين على الصمود أمام تحديات المياه المتعلقة بتغير المناخ في المستوطنات الحضرية المضيفة في الأردن ولبنان". وزيادة القدرة على الصمود وقدرات التكيف للنازحين إزاء تحديات المياه المتعلقة بتغير المناخ في المستوطنات الحضرية المضيفة ستزيد بدورها أيضاً بشكل غير مباشر من صمود المجتمعات المضيفة التي ستُنفذ فيها تدخلات المشروع. وقد تم التصديق على المذكرة التمهيدية ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حالياً بعملية إعداد مذكرة تفصيلية للمشروع. وسيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد شركاء التنفيذ.

٥٦- وبتمويل من العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة، نظم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن تحقيق الامتثال لإجراءات التكيف والتخفيف طبقاً للعهد العالمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتناولت حلقة العمل، التي نُظمت بمشاركة مشروع الإجراءات بشأن المناخ في جنوب البحر المتوسط الممول من الاتحاد الأوروبي، قضايا تتعلق بأثر تغير المناخ على المدن والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على المستوى المحلي والسيناريوهات الخاصة بالمناخ كأداة للتخطيط واعتبارات تعميم تغير المناخ في عمليات التعافي وعمليات البناء.

٥٧- وفي عام ٢٠١٨، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مذكرتين تفصيليتين للحصول على التمويل من الدفعة الثانية عشرة من حساب التنمية لمشاريع بشأن موضوعي "التنمية الشاملة والأمن والقادرة على التكيف والمستدامة في المناطق الحضرية المضيفة للاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا" و"تعميم الاعتبارات البيئية والاعتبارات الخاصة بالكفاءة في استغلال الموارد في عمليات التعافي وإعادة البناء بعد النزاعات في البلدان العربية". وتنتظر الوكالتان حالياً قراراً بشأن المذكرتين.

٥٨- وأصبح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠١٨ شريكاً في مرفق الربط بين أهداف التنمية المستدامة والمناخ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية والمجلس العربي للمياه ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة. وقد اعتمد المرفق برنامجاً من مراحل متعددة وجمع شركاء من المنظمات الإقليمية والحكومات والأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويتمثل الهدف في تنفيذ مجموعة من الأنشطة الوطنية والإقليمية باستخدام نهج للربط من أجل دعم الإجراءات المحلية التصاعديّة بما يتسق مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

٥٩- وفي عام ٢٠١٨، تلقى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية طلباً من حكومة البحرين من أجل إعداد مقترح لمشروع للحد من التحديات البيئية الحضرية في العاصمة. وقد تمخض ذلك عن اجتماع بين وزير البيئة في البحرين وزملاء من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أثناء الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي. وقد أُعد مقترح مع إمكانية المتابعة في هذا الصدد في عام ٢٠١٩.

سادساً- التعاون المستقبلي

٦٠- في إطار استراتيجية الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، جاري وضع خطط لالتماس الحصول على التمويل المعزز، بما في ذلك من خلال مرفق البيئة العالمية والصندوق العالمي للمناخ المراعي للبيئة وصندوق التكيف من أجل مبادرات جديدة محتملة. ويمكن استخدام موارد وتجارب وخبرات كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل صياغة مقترحات جديدة. وتقوم الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة بمراقبة فرص التمويل المقبلة في عام ٢٠١٩ عن كثب.

٦١- وستركز الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة بشكل متزايد على تنفيذ البعد البيئي الحضري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة. ولهذا الغرض، يجري حالياً إعداد مقترحين متعددي البلدان، الأول بشأن موضوع "الحد من التحديات البيئية الحضرية للجزر القارية: تحسين القدرة على الصمود في البلدان من غير الدول الجزرية الصغيرة النامية بتطبيق الدروس المستفادة من الدول الجزرية الصغيرة النامية"، والثاني بشأن موضوع "إعادة المدن إلى الطبيعة: حماية التنوع الحضري وخدمات النظم الإيكولوجية للحد من آثار تغير المناخ".

٦٢- ويأمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتعاونوا معاً بشكل أوثق بشأن الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وتسهيل الضوء على الترابط والتلاحم بين هذه الموضوعات وقضايا قدرة المناطق الساحلية على الصمود وحماية البيئة البحرية. وهناك برنامج للاتحاد الأوروبي من المقرر تنفيذه في كينيا سيمهد الطريق لمزيد من الأنشطة في هذا الصدد. ويخطط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنظيم حلقة عمل من أجل المخططين الحضريين من المدن الساحلية بشأن الموضوع نفسه في عام ٢٠١٩ ولتنفيذ مشروع بحثي بشأن دمج قضايا الاقتصاد الأزرق ضمن التخطيط ووضع السياسات للمناطق الحضرية في منطقة غرب المحيط الهندي.

٦٣- وبدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً شراكة لمواجهة القمامة البحرية. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية برنامج القمامة البحرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مبادرات مثل المنصة الأفريقية للمدن النظيفة، التي تراقب جهود تنفيذ المؤشر ١١,٦,١ للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة بالتحديد الكمي لمصادر النفايات البلاستيكية في المدن وإشراك أصحاب المصلحة. وأطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠١٨ حملة المدن الرشيدة من حيث توليد النفايات، التي ستنسق وتتعاون مع حملة البحار النظيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل زيادة الوعي وتعظيم الأثر العالمي لإدارة النفايات الصلبة البلدية بوصفها أداة لمواجهة تلوث البلاستيك.

٦٤- ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تاريخ طويل للتعاون في مجال جودة الهواء في المناطق الحضرية من خلال برنامجهما المشترك للمدن المستدامة، الذي أنهى أعماله في عام ٢٠٠٨. ومنذ اختتام برنامج المدن المستدامة، طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة المزيد من التجارب في مراقبة نوعية الهواء في المناطق الحضرية. وفي نفس الوقت، انخرط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مجدداً في هذا المجال منذ عام ٢٠١٦ بمساعدة المدن على التخطيط لتحقيق تحسينات في نوعية الهواء في المناطق الحضرية من خلال مشروع جديد ممول من النرويج بشأن موضوع "التخطيط من أجل تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية"، الذي انصب تركيزه على آسيا. وهناك الكثير والكثير من الفرص للمشاركة في هذا القطاع في جميع مناطق العالم.

٦٥- ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير منهجيات لجمع البيانات بطريقة فعالة ولبناء القدرات الوطنية على رصد مختلف القضايا المتعلقة بالنفايات، بما في ذلك توليد

النفائات وإدارتها وتأثيرها على البيئات الأرضية والبحرية وبيئات المياه العذبة. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التعاون في رصد وجمع البيانات في القطاعات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك النقل ونوعية الهواء والمباني والطاقة واستخدام المياه.

٦٦- ويخطط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة، لإشراك أصحاب المصلحة في موضوع تطوير المدن المراعية للبيئة، بهدف إلهام المدن للحفاظ على تدخلاتها المراعية للبيئة وتوسيع نطاقها، وإعادة الاستثمار في التخطيط، وتصميم أشكال حضرية أكثر استدامة، وتبني تطورات جديدة في فهم ورسم الخرائط والتحديد الكمي لخدمات النظم الإيكولوجية. فعلى سبيل المثال، طلبت حكومة رواندا من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إعداد "مجموعة أدوات للمدن المراعية للبيئة"، تم الانتهاء منها في عام ٢٠١٧. وتستخدم مجموعة الأدوات الآن على نطاق واسع، وأسفر العمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في هذا الصدد عن متابعة ارتباطات التنمية الحضرية المراعية للبيئة والمرنة بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر وشركاء آخرين.

٦٧- وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة جهودهما الرامية إلى تطوير مشاريع إضافية في إطار الشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة وتنفيذ أنشطة مشتركة في مكاتبيهما وفروعهما وأقسامهما الإقليمية. ويظل التقييم المنتظم للرؤية المشتركة والمزايا النسبية للشراكة من أجل مدن أكثر مراعاةً للبيئة عاملاً حيوياً في نجاح التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيكون حشد موارد إضافية للإدارة وأصحاب المصلحة عاملاً رئيسياً في فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠. ومن شأن الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، التي تعكس اعترافاً متزايداً بأن المعالجة الفعالة لقضايا البيئة الحضرية وتغير المناخ أمر حاسم للتحضر المستدام، أن تمهد الطريق للمساعي والإنجازات المشتركة في المستقبل.